

تَحْتِ الرِّعَايَةِ السَّامِيَةِ لِفَخَامَةِ رَئِيسِ الجُمهُورِيَّةِ
السَّيِّدِ عَبدِ العَزِيزِ بُونفَلِيْقَتَا



"الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية"

توصيات الورشات

المركز الدولي للمؤتمرات - الجزائر

23 أفريل 2018

تمهيد

إن تنفيذ مختلف البرامج التي تم إطلاقها في أوائل العقد الأول من القرن الحالي ، تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة، قد مكن بلدنا من تحقيق خطوات كبيرة في سبيل تعزيز تنمية القطاع الفلاحي والتي تظهر نتائجها وآثارها في التحسن الكبير في العرض الوطني من المنتجات الغذائية ، وفي توطيد أسس أمننا الغذائي بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.

وقد تميز تنفيذ هذا البرنامج بشكل خاص بإعادة تنظيم النشاط الزراعي ، على أساس إعادة توجيه الأهداف العملية المخصصة للقطاع واختيار منهجية الشعبة كطريقة لتنظيم سلسلة القيم وتحديد الشعب الاستراتيجية الموجهة لتعزيز الأسس الإنتاجية للمنتجات الغذائية الأساسية.

و تظهر النتائج التي تم الحصول عليها مدى ملائمة الاستراتيجية المعتمدة وهذا ما يتضح فعلا من خلال إعادة تأهيل النشاط الزراعي وخلق العديد من الفرص الاستثمارية لتشجيع زراعة منتجة وحديثة. هذه هي التطورات التي تشجعنا على مواصلة الجهود المبذولة لتعزيزها وجعلها لا رجعة فيها.

وفي هذا السياق، وفي إطار التحضير للجلسات الوطنية للفلاحة، تحت شعار " الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية" ، تم إطلاق تسع (09) ورشات عمل في 11 مارس واستمرت دون انقطاع حتى 22 أبريل الجاري.

لقد عالجت هذه الورشات مواضيع ذات الصلة بوسائل الإنتاج وترقية مختلف الفروع وكذا جوانب التنظيم والمرافقة.

المواضيع المتعلقة بوسائل الإنتاج:

- العقار الفلاحي.
- الماء والسقي الفلاحي.
- التمويل والاستثمارات الفلاحية والزراعة الغذائية.

مواضيع ترقية الفروع:

- تثمين المنتجات والصناعة الغذائية.
- تصدير المنتجات الفلاحية.

- التنمية الريفية وترقية الثروة الغابية.
- تنمية الصيد البحري وتربية المائيات.

المواضيع المرتبطة بالتنظيم والمرافقة:

- التكوين والبحث والإرشاد.
- المنظمات المهنية والمهنية المشتركة.

وتتمثل الأهداف الموضوعية لورشات العمل هذه في: (1) النهوض بالتفكير في هذه المواضيع مع مراعاة القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية ؛ (2) التقرب من التوصيات التي ستساعد على تحسين التدابير الهيكلية وغيرها من التدابير المسنودة بالتحفيز لزيادة تعزيز ديناميكية التنمية في هذا القطاع.

هذه الوثيقة هي نتاج المساهمة الجماعية لأكثر من 1500 مشارك:الجهات الفاعلة المختلفة في العالم الزراعي والريفي وصيد الأسماك ، والمديرين التنفيذيين في القطاع ، وممثلي مختلف قطاعات الاقتصاد المتدخلين في النطاق القبلي و التعدي لمختلف الشعب، والباحثين ، والخبراء ، وكذلك المؤسسات المالية والممثلين القطاعات المعنية.

والتوصيات التالية هي توليفة لـ 86 إقتراح المقدمة من مختلف المشاركين في مختلف ورشات العمل وهذا على ضوء الملاحظات المتفق عليها بشأن كل موضوع من المواضيع التي تم تناولها.

- (1) العمل دون هوادة على الحفاظ على الأراضي الفلاحية وحمايتها وفقا لأحكام المادة 19 من الدستور.
- (2) العمل على توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية.
- (3) ضرورة متابعة عملية استرجاع الأراضي غير المستغلة ومنحها لحاملي المشاريع المدمجة مع تعزيز صلاحيات اللجان المحلية الولائية التي يشرف عليها السادة الولاة.
- (4) السعي لتوفير المزيد من المرونة والسرعة في معالجة ملفات طلب الاستفادة من الأراضي وفقا للآلية المعمول بها حاليا وذلك من خلال إرساء التعاون ما بين الهيئات المعنية وإنشاء شبكات موحدة.
- (5) ضرورة تعزيز آليات الاستفادة من الأراضي الصحراوية والسهبية عن طريق منح الأراضي للمستثمرين وهذا لتجنب أخطار التعدي على الموارد الطبيعية.
- (6) العمل على تحسين استغلال محيطات استصلاح الأراضي بإطلاق المشاريع المربحة ذات الأولوية وبتفضيل استعمال الطاقات المتجددة.
- (7) ضرورة تعزيز ديناميكيات اللامركزية، حتى تكون في توافق تام مع نهج التنمية الوطنية المتكاملة والشاملة.
- (8) ضرورة الاستكمال نهائيا لعملية تحويل حق الإنتفاع إلى حق الامتياز مع تفعيل القانون 03-10 الذي ينص على شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة.

- (1) ضرورة العمل على توسيع المساحة المسقية عبر جميع أشكال التسهيل والامتياز بتعبئة المياه التقليدية وغير التقليدية الموجهة للسقي.
- (2) العمل على تعزيز اقتصاد المياه من خلال التحفيز والتوعية بضرورة استعمال معدات الري المقتصدة للمياه خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الاستراتيجية.
- (3) العمل على إرساء تسعيرة خاصة بمياه السقي في إطار الري المتوسط والصغير حسب منهجية السقي و نوع المحصول.
- (4) ضرورة تشجيع الاستثمارات الهادفة إلى تطوير الري باستعمال الطاقات المتجددة وذلك بالتكامل مع الطاقة التقليدية.
- (5) العمل على توسيع الاستثمارات في ميدان صناعة معدات الري بكامل تشكيلاتها عن طريق مختلف أنواع الشراكات بهدف تغطية الطلب الوطني.
- (6) ضرورة إرساء الأفضلية لنمط التنظيم المهني بهدف الاستعمال الجماعي لاستثمارات السقي الزراعي والحصول على مردود أفضل للاستثمارات.
- (7) ضرورة تعزيز التشاور على المستوى المحلي بين مختلف القطاعات (الداخلية والفلاحة والطاقة والري) من أجل توسيع الأراضي المسقية.
- (8) ضرورة الحث أكثر على ترقية مشاريع معالجة واستعمال المياه المستعملة في سقي المحاصيل الزراعية.

الورشة الثالثة: التمويل والاستثمار الفلاحي والصناعي-الغذائي

(1) العمل على تشجيع المؤسسات المالية (على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) على تطوير منتجات جديدة لدعم الأنشطة الزراعية والريفية والسلمكية المتنوعة.

(2) ضرورة تشجيع تمويل الاستثمارات الزراعية عن طريق آلية تأجير الأموال Leasing

(3) السعي إلى إنشاء آلية تمويل مخصصة لترقية الابتكار في الفلاحة والصيد البحري من أجل تفعيل البحث وتحسين علاقته بالقطاع الاجتماعي الاقتصادي.

(4) العمل على إنشاء القروض المصغرة الفلاحية لترقية تطوير الأنشطة خاصة في الوسط الريفي.

(5) ضرورة مرافقة وتشجيع حاملي المشاريع للاستثمار في النشاطات الفلاحية على المستويين القبلي والبعدي (amont et aval) لكافة الشعب الغذائية.

(6) السعي الحثيث لتعزيز واستهداف أفضل للدعم الممنوح في إطار تنمية وتكثيف الشعب الاستراتيجية.

(7) العمل على تطوير نظام التأمين ضد المخاطر الفلاحية بواسطة أنظمة تأمينية دقيقة ومكيفة وتشجيع التأمينات المجمعمة. دولة الوزير الأول،

الورشة الرابعة: تميم المنتجات الفلاحية والصناعات الفلاحية

(1) العمل على تعزيز آليات الحفظ وتميم الموارد الحيوية.

(2) ضرورة تشجيع استخدام البذور والنباتات والفحول المصادق عليها مع التوجه لاستعمال المدخلات الحيوية.

- (3) العمل على عصرنه مختلف أنظمة الإنتاج بتطوير إنتاج معدات زراعية خاصة ومكيفة مع مختلف المحاصيل والمناطق المناخية.
- (4) الاهتمام بتحسين أنظمة التوزيع بتعزيز الخدمات اللوجستية في ميدان النقل والتخزين.
- (5) ضرورة ترقية سلاسل القيمة المتعلقة بالشعب الزراعية-الغذائية والهادفة إلى تثمين المنتج وتحسين التنافسية.
- (6) العمل على تشجيع الاستثمارات لزيادة قدرات التحويل والتبريد.
- (7) ضرورة تعبئة مجالس ما بين المهن بأهمية ضبط الشعب مع تسويق وتثمين أفضل للمنتجات الزراعية.
- (8) العمل على خلق الإطار القانوني والمؤسسي للأقطاب الزراعية والتكتلات الاقتصادية (CLUSTERS) من أجل تحسين تنافسية الشعب الزراعية والزراعية-الغذائية.
- (9) العمل على إشراك الجماعات المحلية ضمن ديناميكية تطوير المنتوجات في الأراضي التابعة لها.
- (10) ضرورة إنشاء نظام وطني للتصديق والتتبع للمنتوجات بإعطاء الأولوية للمنتوجات الزراعية الجزائرية.

- 1) ضرورة تكييف برنامج تصدير المنتجات الزراعية مع متطلبات البلدان المستوردة.
- 2) العمل على تقوية الأقطاب الزراعية الموجودة والمتخصصة في إنتاج المحاصيل غير الموسمية والمطلوبة في الأسواق الخارجية.
- 3) الاهتمام بتنظيم التصدير حول قواعد لوجستية كاملة التجهيز بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الشحن الجوي والبحري استجابة لخصوصيات المنتج الموجه للتصدير.
- 4) العمل على إنشاء نظام لليقظة الاقتصادية لاغتنام فرص التصدير.
- 5) الاهتمام بتشجيع تنظيم مجموعات المصالح المشتركة المسماة "consortiums" بهدف التصدير.
- 6) العمل على وضع تدابير تحفيزية لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية.

فيما يخص التنمية الريفية:

- 1) العمل على تهيئة الموارد الإقليمية وإعادة تأهيل المناطق الريفية من خلال تنفيذ المشاريع المهيكلة المدرة للدخل.
- 2) ضرورة تشجيع المبادرات المحلية التي تستهدف التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية.
- 3) الاهتمام بوضع آليات تحفيزية للمنتجين بغرض تحسين إدارة الموارد الطبيعية الموجودة وحماية البيئة.
- 4) تعزيز التعاون ما بين القطاعات، من أجل تقوية التنمية الريفية وترقية العمل المشترك والتشاور.
- 5) تشجيع ترقية المقاولات والمرأة الريفية، من أجل تطوير النشاط والتشغيل والثروة المشتركة.
- 6) تطوير برامج الاتصال والإرشاد الهادفة إلى ترقية الاقاليم وجاذبية المهن الريفية.

فيما يخص الثروة الغابية:

- 1) ضرورة تعزيز حماية الموارد الغابية والحفاظ عليها وتوسعتها
- 2) العمل على تعزيز وتنفيذ خطط تسيير وتهيئة الغابات.
- 3) ضرورة تعزيز البنية التحتية للغابات بالهياكل القاعدية الغابية وبتجهيزات مكافحة حرائق الغابات.

- 4) العمل على تعزيز القدرات البشرية والمادية لإدارة الغابات من أجل توسيع نطاق وفعالية أنشطتها خاصة الإنتاج المستدام للسلع والخدمات الغابية.
- 5) ضرورة مراجعة قانون الغابات قصد إتاحة المزيد من فرص الاستثمار.
- 6) العمل على وضع أنظمة وتدابير تسهل استغلال موارد الغابات.
- 7) ضرورة العمل على إظهار وإثبات الإمكانيات الغابية المتوفرة فيما يخص فرص الاستثمار.
- 8) السعي لوضع مخطط تنمية سلاسل القيمة الخاصة بالمنتجات الغابية ذات القيمة المضافة العالية مع التركيز على نظام التتبع للمنتجات والتصديق عليها.
- 9) ضرورة تسهيل الاستفادة للمستثمرين في إطار رخصة الاستغلال لمحيطات الاستصلاح وغابات الاستجمام.
- 10) العمل على تنظيم شعب الخشب والفلين والنباتات العطرية والطبية.
- 11) ضرورة ترقية نشاطات السياحة البيئية والقنص (الصيد البري).
- 12) السعي لتشجيع البحث والتطوير المتعلق بتثمين النباتات الغابية.

فيما يخص الصيد البحري:

- 1) العمل على تصنيف حرف الصيد البحري وتربية المائيات بإدراجها ضمن قائمة مناصب العمل الشاقة جدا.
- 2) ضرورة تجديد المحركات المستعملة في سفن الصيد من خلال وضع نظام تشجيع وتحفيز خاص.
- 3) ضرورة تقديم تسهيلات بنكية للمشاريع الاستثمارية.
- 4) السعي لإعادة جدولة الديون البنكية وحذف الفوائد الناتجة عن غرامة التأخير.
- 5) العمل على دعم ومرافقة صيادي سمك السيف في إطار منع استخدام الشباك البحرية العائمة بواسطة نظام تحفيزي لفائدة المعنيين.
- 6) ضرورة تمكين الصيد البحري وتربية المائيات من الاستفادة من نفس المزايا الممنوحة للاستثمارات في ميدان الفلاحة.

فيما يخص تربية المائيات:

- 1) العمل على إدراج تربية المائيات في القائمة الإسمية للنشاطات الممارسة من قبل الفلاحين ومنح مربّي المائيات نظام خاص.
- 2) العمل على تشجيع تنمية الصناعة التحويلية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات.
- 3) ضرورة وضع تدابير جمركية وجبائية مشجعة لاستيراد المواد الأولية الموجهة للتحويل.

- 4) السعي للتنسيق قصد تسهيل الاستفادة من فضاءات على مستوى الموانئ لإنجاز مشاريع استثمارية في مجال الصيد البحري وتربية المائيات
- 5) العمل على تقليص آجال معالجة ملفات الاستثمار وملفات منح عقود الامتياز لتربية المائيات.
- 6) السعي لتأهيل نشاط تربية المائيات قصد الاستفادة من التمويل من قبل السلطات المحلية.
- 7) ضرورة التنسيق لتسهيل إجراءات التخليص الجمركي على المدخلات المستخدمة في تربية الأسماك والمائيات.

الورشة الثامنة: التكوين، البحث والإرشاد

فيما يخص التكوين:

- 1) العمل على إعادة النظر في المنظومة التكوينية بعصرنتها وجعلها مسايرة للتطور الفلاحي.
- 2) العمل على تنظيم دورات تحسين المستوى في مجال هندسة التكوين والهندسة التربوية (البيداغوجية) لفائدة المكونين.
- 3) الاهتمام بتجديد وتحديث التجهيزات والهيكل القاعدية.
- 4) ضرورة تطوير عمليات التبادل والتوأمة بين مؤسسات التكوين ونظيرتها في الخارج.
- 5) العمل على تكييف التدريب لتنمية مؤهلات المهنيين وتوفير تنظيم قانوني مناسب.

فيما يخص البحث العلمي:

6) العمل على إدماج النشاطات العلمية للمعاهد التقنية للقطاع ضمن النظام الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

7) العمل على توجيه وإدماج برامج ومشاريع البحث العلمي عن طريق تعزيز الشراكة مع القطاع الاقتصادي بهدف الرفع من فاعلية التمويلات الممنوحة.

فيما يخص الإرشاد:

8) العمل على تعزيز وعصرنة النظام الوطني للإرشاد الزراعي والدعم الاستشاري وضرورة إعادة تكييفه من خلال إنشاء قواعد إرشادية وطنية ومحلية.

9) السعي لإرساء أداة إعلامية موجهة للعالم الفلاحي والريفي.

الورشة التاسعة: المنظمات المهنية وما بين المهن الفلاحية

- (1) العمل على تثمين المجهود الجبار للمتعاملين في تشكيل المجالس المهنية وما بين المهن بتحسين أطر العمل والتنشيط وإرساء علاقات فعالة مع الغرف الفلاحية.
- (2) ضرورة وضع الآليات اللازمة لمتابعة وتقييم الأعمال التنموية من قبل الغرف الفلاحية لتسهيل ومتابعة حاملي المشاريع
- (3) العمل على تعزيز الإطار القانوني للجمعيات المهنية بدمج الخصوصية الزراعية.
- (4) ضرورة تطهير الوضعية القانونية للتعاونيات الفلاحية طبقا للقوانين السارية المفعول.
- (5) العمل على تشجيع المزيد من الفلاحين على تنظيم أنفسهم في إطار تعاونيات أو تجمعات ذات المصالح المشتركة (GIC) لتأمين الاستثمارات والتمويل زيادة على تخفيض تكاليف الإنتاج.
- (6) السعي لتوجيه برامج عمل التعاونيات نحو مرافقة وإدماج وتحقيق برامج التنمية وتكثيف الشعب الفلاحية.
- (7) العمل على تشجيع المجالس المهنية وما بين المهن والغرف الفلاحية بالاعتماد على مرصد الشعب الذي يمثل قوة للاقتراح ومؤسسة يقظة استراتيجية.